

جامعة نواكشوط



توضيح للرأي العام

تابعنا بيانات لبعض الاتحادات الطلابية جانبت فيها الصواب وتحاملت على إدارة الجامعة متهمة إياها بـ "تأزيم الحياة الجامعية واستخدام العنف ضد الطلاب".

وإحقاقا للحق وإنارة للرأي العام، فقد ارتأينا توضيح النقاط الأساسية التالية:

- انتهج الطاقم الإداري الجديد للجامعة منذ تسلمه مهامه مع بداية العام الجامعي 2024-2025 سياسة الباب المفتوح أمام الطلاب؛
- سعيًا من الإدارة لاستكمال الطلاب لجميع حقوقهم وبناء على اتفاق مع الاتحادات الطلابية لتنظيم انتخابات ممثليهم في مجالس الجامعة، تم توفير كل الوسائل البشرية واللوجستية الضرورية، غير أن إدارة الجامعة تفاجأت بالأحداث والتصرفات غير المسؤولة لبعض المنتسبين للاتحادات الطلابية، وهي تصرفات في مجملها لا تتناسب مع نخبة الطالب الجامعي ولا مع الأخلاق، بل ترقى إلى مستوى تهديد الأمن والتطاول على سيادة القانون؛
- وفي سياق منفصل بدأت مجموعات تنتمي لبعض النقابات الطلابية حملة شغب تستهدف تعطيل الدراسة والتشويش على الطلاب ورغم ذلك تجنببت الإدارة سد الباب أمام الحوار.

أما اليوم وقد تمادى هؤلاء وتطور الأمر إلى اقتحام المدرجات وإجبار الطلاب على الخروج منها وإساءة الأدب على الأساتذة أثناء تأديتهم لمهمتهم النبيلة، فإن القانون الذي يكفل للطلاب التظاهر السلمي بشروطه وضوابطه المعروفة هو نفسه الذي يلزم الإدارة بحماية مصالح الطلاب الراغبين في متابعة الدروس وتوفير الأمن لهم وللأساتذة وفرض الهدوء والسكينة في الحرم الجامعي .

وإن الجامعة إذ تنفي الادعاءات الواردة في هذه البيانات لتؤكد أن كل من تسول له نفسه زعزعة الأمن في الحرم الجامعي أو التطاول على قاعات الدروس والتشويش على الأساتذة سينال جزاءه وفق الضوابط والإجراءات القانونية المعمول بها .

وفي الختام فإننا ندعو كافة الطلاب إلى تغليب المصلحة العليا والابتعاد عن الحملات المغلفة بلبوس السياسة.

والله الموفق

نواكشوط بتاريخ 26 مارس 2025

الأمين العام

محمد عبد الجليل ولد احويب

